المغرب

الجدول 1	2019
عدد السكان، مليون	35.6
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	119.7
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	3363.6
معدل الفقر وفقا لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولارات)[أ]	4.8
معدل الفقر الوطني[أ]	7.3
مؤشر جيني[أ]	39.5
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي) [ب]	113.9
العمر المُتوقع عند الولادة، سنة [ب]	76.5

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
ملاحظة:
(أ) أحدث قيمة (2014)
(ب) أحدث قيمة (2018).

من المتوقع أن يواجه الاقتصاد المغربي ركوداً عميقاً هو الأول منذ عام 1995، نظراً للصدمة المزدوجة التي يواجهها على الصعيدين الداخلي والخارجي من جراء صدمة جائحة كورونا. فقد توقف مسار ضبط الأوضاع المالية العامة مؤقتاً نتيجة للضغوط على الإنفاق وتراجع النشاط الاقتصادي. وتأثر المركز الخارجي سلباً بالانخفاض في التحويلات المالية، والسياحة، والاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب الانخفاض الكبير في الصادرات. ومن المتوقع أن يتعافى النمو تدريجياً، لكن هناك حالة شديدة من عدم اليقين بشأن وتيرة التعافي والمدة التي سيستغرقها.

الأوضاع والتحديات الرئيسية

ضربت جائحة كورونا اقتصاد المغرب في سياق من النمو الاقتصادي المنخفض الذي يقل عن إمكاناته الكامنة، مكبلاً بانخفاض الإنتاجية. وتجسدت الآثار الاقتصادية للأزمة في انخفاض إنتاج السلع والخدمات، وانخفاض الصادرات، وتعطل سلاسل القيمة العالمية، فضلاً عن تراجع السياحة، بما يمثل تحديات وخيمة غير مسبوقة لبلد يحاول التخفيف من حدة الآثار الصحية والاقتصادية للجائحة. وبالتالي، يحيط قدر كبير من الغموض بمعدل التعافي المتوقع، ولا تزال المخاطر تجنح إلى الجانب السلبي. ومن شأن تأخر التوصل إلى لقاح، وظهور موجات جديدة من فيروس كورونا، وتجديد العمل بإجراءات الإغلاق، أن يزيد من تدهور النمو. وعلى الجانب الخارجي، قد يكون الركود في أوروبا أعمق مما كان متوقعاً، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض محتمل في عائدات الصادرات المغربية، وعائدات السياحة، والتحويلات المالية، والاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي قد يخلف آثاراً سلبية على الرصيد الخارجي ويفرض ضغوطاً على وضع الاحتياطي الأجنبي. كما أن استمرار تعطل الأسواق المالية العالمية من شأنه أن يعوق القدرة على الوصول إلى التمويل. وفضلاً عن ذلك، يمكن أن يؤثر تباطؤ النشاط الاقتصادي والتقلبات الاقتصادية سلباً على رفاهة الأسرة المغربية أيضاً، ولا سيما على رفاهة الأسرة التي يزيد إنفاقها الاستهلاكي قليلا عن خط الفقر؛ فمن شأن أي صدمة سلبية صغيرة تضرب هذه الفئة أن تعيدها إلى دائرة الفقر مرة أخرى. ونتيجة لهذا فمن المتوقع أن يتزايد معدل الفقر والحرمان، على نحو يذهب عكس الإتجاه الذي لوحظ في السنوات الأخيرة المتمثل في سرعة وتيرة الحد من الفقر.

التطورات الأخيرة

مع طول فترة التعطل والإغلاق (ثلاثة أشهر تقريباً) في الربع الثاني من عام 2020، انكمش الناتج الاقتصادي بشكل كبير بنسبة 13.8% في الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بزيادة قدرها 0.1% في الربع الأول من عام 2020. وعلى جانب العرض، تراجعت الصناعات التحويلية بشكل كبير، بنسبة 6% في النصف الأول من عام 2020، مع توقف أنشطة العديد من المصانع في منتصف مارس/آذار، وخاصة قطاع السيارات. كما شهد قطاع الخدمات، وهو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي على مدى السنوات العشرين الماضية، هبوطاً كبيراً بنسبة 5% في النصف الأول من 2020، مما أدى إلى تراجع النمو غير الزراعي إلى -6.8% في النصف الأول من 2020. وخفض البنك المركزي سعر الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس إلى 1.5% ورفع إعادة التمويل المصرفي من 5% إلى 11% من إجمالي الناتج المحلي. ومن ناحية أخرى، ارتفعت معدلات البطالة، فارتفعت من 8.1% إلى 12.3% في النصف الأول من 2020.

وعلى الصعيد الخارجي، وعلى الرغم من تحسن الميزان التجاري، أدى انخفاض إيرادات السياحة (-33.2%) والتحويلات المالية (-8.1%) إلى زيادة التراجع في رصيد ميزان المعاملات الجارية. وارتفعت الاحتياطيات الدولية بفضل التمويل الأجنبي، مثل خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي بقيمة 3 مليارات دولار في مارس/آذار 2020، وإصدار سندات بقيمة مليار يورو (5 و10 سنوات) في سبتمبر/أيلول 2020.

وتوقفت الجهود الرامية إلى ضبط الأوضاع المالية العامة، التي قامت بها السلطات في السنوات الأخيرة، حيث زاد الإنفاق، مدفوعا بدعم الموازنة لصندوق تدبير جائحة فيروس كورونا المستجد (الذي أسهمت فيه الحكومة بنسبة 1% من إجمالي الناتج المحلي). ويهدف هذا الصندوق إلى دعم الأسر بمدفوعات نقدية، وإعانات عمل قصيرة الأجل، بالإضافة إلى تقديم ضمانات ائتمان للشركات. وبلغت عائدات الصندوق في نهاية أغسطس/آب حوالي 3% من إجمالي الناتج المحلي بينما بلغ الإنفاق 2.1% من إجمالي الناتج المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، أدى انهيار النشاط الاقتصادي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية بنسبة 8.3%، وبصفة رئيسية من الرسوم الجمركية، والسلع والخدمات، والدخل والأرباح، مما أدى إلى زيادة عجز الموازنة.

وقد أدى الإغلاق الاقتصادي المفاجئ إلى خسائر في الدخل. فقد أشارت دراسة حديثة أجرتها المندوبية السامية للتخطيط إلى أن 34% من الأسر تزعم أنها لا تملك أي مصدر للدخل بسبب توقف نشاطها التجاري أثناء فترة الإغلاق (35% في المناطق الريفية).

الشكل 1 المغرب / تباطؤ ضبط أوضاع المالية العامة

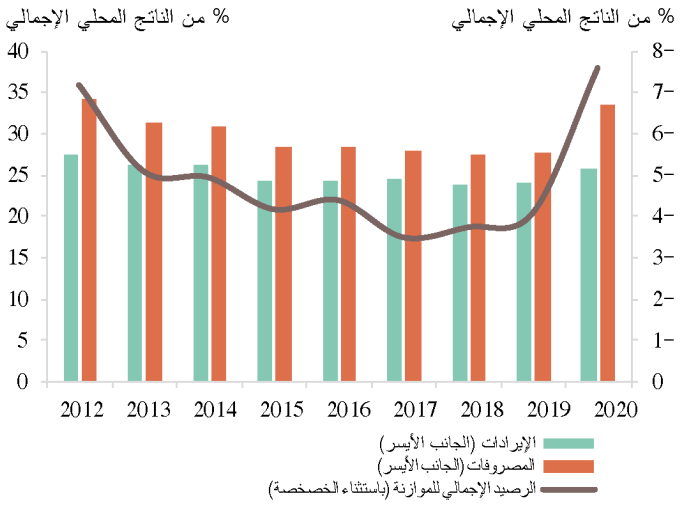

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وتقديرات خبراء البنك الدولي.

الشكل 2 المغرب / معدلات الفقر الفعلية والمتوقعة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

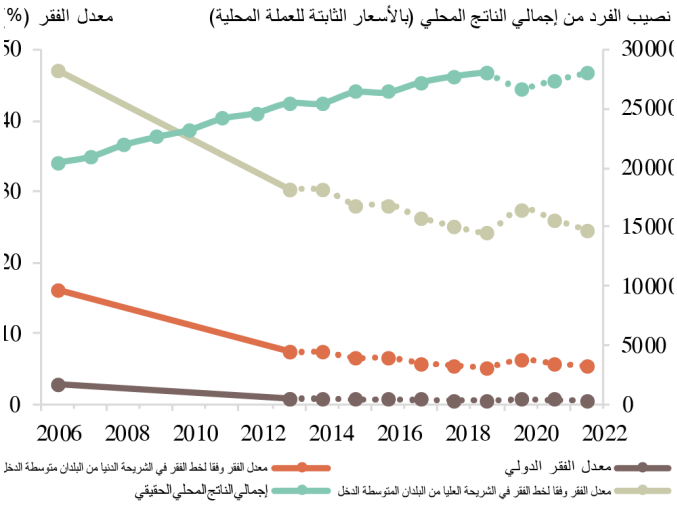

المصدر: البنك الدولي. ملاحظات: انظر الجدول 2.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 6.3% في عام 2020 من جراء جائحة كورونا في المقام الأول، وكذلك بسبب ضعف هطول الأمطار الذي يؤثر على قطاع الزراعة. ومن المتوقع على جانب الطلب، باستثناء الاستهلاك العام، أن تنخفض جميع مكونات الطلب الكلي بشكل كبير. وفي الأجل المتوسط، من المرجح أن يستغرق التعافي الاقتصادي وقتاً طويلاً مع استرجاع الناتج الزراعي معدل نموه التاريخي، وازدياد الناتج غير الزراعي شيئاً فشيئاً مع المعاودة التدريجية للنشاط الاقتصادي. وقد تتعافى السياحة بمعدل أبطأ، حيث لا تزال المخاوف من موجات لاحقة من فيروس كورونا قائمة، كما انخفضت دخول الأسر على نحو يحد من الطلب على السياحة العالمية. ويخطط المغرب لإنشاء صندوق للاستثمار الإستراتيجي (4% من إجمالي الناتج المحلي) على هيئة شركة عامة محدودة لدعم تمويل الإنعاش على المدى القصير وتمويل البنية التحتية على المدى المتوسط والطويل.

ويُتوقع أن يزداد عجز الحساب الجاري إلى 9.9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 قبل أن يتراجع مرة أخرى على المدى المتوسط. وقد أدت الصدمة الخارجية إلى تراجع حاد في الواردات والصادرات وعائدات السياحة والتحويلات المالية. وعلى الرغم من الانخفاض الذي ستشهده الواردات (باستثناء الواردات الغذائية)، فلن يعوض تماماً عن انخفاض الصادرات وعائدات السياحة. وعلى صعيد المالية العامة، ستقل العائدات عن المتوقع في كل من عامي 2020 و2021، في حين يُتوقع زيادة الإنفاق في عام 2020 على خلفية الإنفاق الإضافي المصاحب لإجراءات الاستجابة لمكافحة جائحة كورونا على صعيد السياسات العامة. ونتيجةً لذلك، سيتسع إجمالي عجز الموازنة إلى 7.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020. ومن المتوقع أن يرتفع حجم الدين المستحق على الحكومة المركزية إلى 78.9% من إجمالي الناتج المحلي عام 2022 قبل أن ينخفض تدريجياً إلى 76.4% بحلول عام 2025.

وفي عام 2020، سيزيد الفقر المدقع (خط الفقر الدولي 1.90 دولار أمريكي على أساس تعادل القوة الشرائية) زيادة طفيفة ولكنه سيظل دون 1%، في حين سيزداد الفقر المقيس بخط الفقر البالغ 3.2 دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية نقطة مئوية واحدة عام 2020 إلى 6.2%. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة السكان "المحرومين" المعرضين للانزلاق إلى براثن الفقر عام 2020 من 24.4% إلى 27.5%. ومن المتوقع أن ينخفض أعداد الفقراء في العامين 2021 و 2022، ولكن بوتيرة أبطأ كثيراً من السنوات السابقة، ولن تعود مؤشرات الفقر إلى أوضاعها السابقة على جائحة كورونا قبل عام 2022. ومع ذلك، فمن شأن الزيادة المقررة في الإنفاق الاجتماعي إذا أُحسن توجيهها أن تعجل بوتيرة الحد الفقر.

الجدول 2 المغرب / مؤشرات آفاق أوضاع الفقر الكلية

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

	2017	2018	2019	2020 ت	2021 ق	2022 ق
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	4.2	3.1	2.5	6.3-	3.4	3.6
الاستهلاك الخاص	3.8	3.4	1.8	5.1-	3.4	3.7
الاستهلاك الحكومي	2.1	2.7	4.7	8.9	4.5	3.5
إجمالي استثمارات رأس المال الثابت	0.2-	1.2	1.0	8.7-	4.7	4.9
الصادرات، السلع والخدمات	11.1	6.0	5.5	10.7-	6.5	6.8
الواردات، السلع والخدمات	7.9	7.4	3.3	6.3-	4.3	4.5
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	4.4	3.0	2.5	6.2-	3.4	3.7
الزراعة	13.1	2.4	4.6-	5.7-	8.1	3.8
الصناعة	3.6	3.0	3.5	7.4-	2.4	3.5
الخدمات[أ]	2.7	3.1	4.0	5.8-	2.7	3.8
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	0.7	1.9	0.2	0.7	1.0	1.5
رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	3.4-	5.5-	4.1-	9.9-	6.5-	5.2-
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	1.5	2.4	0.5	0.6	1.5	1.8
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)[أ]	3.5-	3.7-	3.6-	7.6-	5.3-	4.2-
الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)	65.1	65.2	65.2	76.6	78.6	78.9
الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)	0.9-	1.3-	1.3-	4.9-	2.7-	1.7-
معدل الفقر الدولي (1.9 دولار لتعادل القوى الشرائية لعام 2011) ب،ج	0.7	0.7	0.6	0.8	0.7	0.6
معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011) ب،ج	5.8	5.4	5.2	6.2	5.8	5.3
معدل الفقر وفقا لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولارات لتعادل القوى الشرائية لعام 2011) ب،ج	26.3	25.1	24.4	27.5	26.1	24.6

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.
ملاحظات: ت = تقديرات. ق = توقعات.

(أ) يعاد حساب الخدمة باعتبارها التكلفة المتبقية من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج ناقص الزراعة والصناعة لضمان الاتساق الداخلي، وقد تختلف عن المصادر الرسمية.
(ب) الحسابات مستندة إلى بيانات مسحي الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر المعيشية 2013. البيانات الفعلية: 2013. التوقعات الآنية: 2014–2019. التوقعات من 2020 إلى 2022.
(ج) التوقعات محسوبة باستخدام التوزيع المحايد (2013)، حيث أن أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم (path-through) = 1 على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.